

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٧٣**

الجمعة، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد شو جونغ شنغ
	فرنسا	السيد بترو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميនديس غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة هامبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد آدمو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

1519682 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عنهم.

”يعرب مجلس الأمن مجددا عن قلقه العميق حيال خطورة الحالة الأمنية والسياسية في بوروندي، وذلك على خلفية الانتخابات البلدية والرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ المقبلة وحيال تأثير الأزمة على المنطقة. ويدين مجلس الأمن بشدة جميع أعمال العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ويشير إلى وجوب مساءلة المسؤولين عن هذا العنف وتقديمهم إلى العدالة.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى معالجة الأزمة، ويحيط علما في هذا الصدد بالاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمرا قمة جماعة شرق أفريقيا المعقودان في ١٣ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥ في دار السلام، وبالبيان الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقب مؤتمر القمة الذي عقده في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وبالرسائل التي وجهتها حكومة بوروندي إلى مجلس الأمن.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود الدؤوبة التي يبذلها سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ويشير إلى أن أصحاب المصلحة البورونديين قد أحرزوا بعض التقدم في حوار صعب يسَّره باقتدار المبعوث الخاص للأمين العام سعيد جينيت.

”ويحيط مجلس الأمن علما ببيان الاتحاد الأفريقي الذي أفاد بأن الحوار السياسي لم يسفر عن النتائج المتوقعة وأن الحالة الراهنة يمكن أن تعرض للخطر المكاسب الهامة التي سُجلت في أعقاب التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي والاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٣، وهي تؤثر على الاستقرار في المنطقة.

”ويرحب مجلس الأمن باستئناف الحوار بين جميع الأطراف البوروندية، بتيسير من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بتعيين الاتحاد الأفريقي الأستاذ إبراهيما فال ممثلا خاصا جديدا لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيسا لمكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في بوجومبورا. ويرحب مجلس الأمن أيضا بوصول عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى بوجومبورا، مما يتيح للوساطة الدولية أن تُقدّم مساعدة فورية إلى جميع الأطراف البوروندية لكي تُعجّل بالبحث عن حل سياسي توافقي للأزمة.

”وإذ يعترف مجلس الأمن بأنه يجب على الأطراف أن تواصل اتخاذ خطوات للالتزام بقرارات جماعة شرق أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإنه يدعو الأطراف البوروندية إلى المشاركة بشكل

عاجل في حوار شامل للجميع، على أن تركز، انطلاقا من روح اتفاقات أروشا والدستور، على التدابير التي ينبغي اتخاذها لتهيئة ظروف مؤاتية لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية،

”ويحيط المجلس علما بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه، والذي ورد فيه أن تاريخ الانتخابات ينبغي أن يُحدد بالتراضي فيما بين الأطراف البوروندية انطلاقا من روح البيان الصادر عن جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، الذي طلب إرجاء الانتخابات، وبناءً على التقييم التقني الذي ستُجريه الأمم المتحدة.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الحوار ينبغي أن يتناول جميع المسائل التي تختلف الأطراف بشأنها. ويؤكد مجلس الأمن كذلك أن هذا الحوار ينبغي أن يعالج أيضا الشواغل المتعلقة بإعادة فتح وسائط الإعلام الخاصة؛ وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حرية التعبير والتجمع السلمي، وبما يشمل حق أعضاء المعارضة السياسية في تنظيم حملات انتخابية بحرية، على النحو الذي يكفله الدستور البوروندي؛ والإفراج عن المحتجزين تعسفا في أعقاب المظاهرات؛ واحترام سيادة القانون؛ والتعجيل بنزع سلاح جميع الجماعات الشبابية المسلحة المتحالفة مع الأحزاب السياسية، على النحو المبين في شروط البيان الصادر عن جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي شروط يجب استيفاؤها قبل إجراء الانتخابات.

”ويرحب مجلس الأمن بالتزام الاتحاد الأفريقي ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتحمل المسؤوليات المنبثقة عن دوره كضامن لاتفاق أروشا تحمّلا تامّا، وبعدم وقوف المنطقة مكتوفة الأيدي في حال تدهور الوضع.

”وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي نشر مراقبين لحقوق الإنسان وموظفين مدنيين آخرين فورا؛ ونشر خبراء عسكريين تابعين للاتحاد الأفريقي للتحقق من عملية نزع سلاح جميع المجموعات الشبابية المسلحة المتحالفة مع الأحزاب السياسية، حيث سيقدمون تقارير منتظمة عن تنفيذ عملية نزع السلاح، ونشر بعثة مراقبة للانتخابات تابعة للاتحاد الأفريقي إذا ما تحقّقت شروط تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. ويحث المجلس حكومة بوروندي وسائر الجهات الفاعلة المعنية على التعاون التام مع هذه العمليات.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يرسل، بحلول الأسبوع الأول من تموز/يوليه، وفدا وزاريا تشارك فيه المفوضية، لتقييم تنفيذ الشروط التي وضعها كل من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجلس لإجراء الانتخابات.

”ويدعو المجلس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي إلى السعي للاضطلاع بولايتها على نحو شامل ودؤوب وفقا للقرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، بما في ذلك الإسراع بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن قلقه إزاء الوضع الصعب الذي يعيش فيه اللاجئون البورونديون الذين فروا من بلدهم إلى الدول المجاورة، ويثني على البلدان المضيفة (تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)، وعلى الوكالات الإنسانية، لما تقدمه من دعم للسكان المتضررين، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم ما يلزم من

مساعدات إنسانية. ويشجع المجلس حكومة بوروندي على تهيئة الظروف التي تيسر عودتهم المبكرة.

”ويهيب مجلس الأمن بجميع الجهات الفاعلة في المنطقة أن تحافظ على سلامة سكان المنطقة وأمنهم“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/13.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بطبيعة الحال، قبل أن أبدأ بياني، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة بشأن الحالة في بوروندي والتي اعتمد المجلس خلالها بيانا رئاسيا عن الحالة (S/PRST/2015/13) وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والذي كثيرا ما اجتمع معه لمناقشة الحالة في بلدي.

إن حكومة جمهورية بوروندي تقدر تماما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم شعب بوروندي على الطريق نحو إجراء انتخابات حرة وسلمية وشاملة للجميع. ومن هذا المنطلق، رحبت حكومة بوروندي بتعيين ميسر جديد، السيد عبد الله باثيلي، بعد أن اضطر سلفه، سعيد جينيت، للتنحي بسبب أحزاب المعارضة المعادية لإجراء الانتخابات.

بخصوص الجدول الزمني للانتخابات، فقد قبلت الحكومة تأجيل الانتخابات ثلاث مرات إثر توصيات من قبل مختلف الشركاء، بما في ذلك مؤتمر قمة رؤساء دول شرق أفريقيا الذي عُقد في دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. وتم القيام بذلك لإتاحة الوقت اللازم للأحزاب السياسية التي رفضت المشاركة في الانتخابات، ونتيجة لذلك لم تكن مستعدة لها.

ومع ذلك، فإنه نظرا لأن الانتخابات تمثل في أي بلد من البلدان الممثلة هنا اليوم أساس الاستقلال والديمقراطية، فحتى إذا وافقت الحكومة على مبدأ الحوار مع الشركاء السياسيين، فإن هذا الحوار لا يمكن أن يجري خارج نطاق الدستور. وإذا فعلت ذلك، فإن السلطة المسؤولة عن عقد الانتخابات، وبعبارة أخرى رئيس الدولة، سيُتهم بالخيانة العظمى بموجب المادة ١١٧ من الدستور الذي أقسم بالتأكيد على احترامه قبل توليه مهام رئيس الجمهورية.

وعلاوة على ذلك، فإن شعب بوروندي وعناصر الأحزاب والتحالفات السياسية الذين ما فتئوا ينظمون حملات انتخابية بكل حماس في الميدان منذ أكثر من شهرين حتى الآن، قد سئموا بسبب قرارات التأجيل المتعاقبة للانتخابات وقد أخذ صبرهم ينفد بصورة متزايدة وهم يتطلعون إلى بدء الانتخابات. وهم لا يمكن أن يقبلوا بأن تُنتهك الحقوق المدنية لزعمائهم وفقا لأهواء بعض الأحزاب السياسية وبعض الأفراد من ذوي النوايا السيئة الذين يرغبون في مواصلة تأجيل هذا الحدث الانتخابي الكبير في بلدنا.

ولذلك، وكما سبق إعلانه، فإن أبعد جدول زمني مقبول من الناحيتين التقنية والدستورية لتفادي حدوث فراغ دستوري واضطراب سياسي هو كالتالي: أولا، ستُجرى انتخابات أعضاء مجالس البلديات وأعضاء الجمعية الوطنية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أي يوم الاثنين. وقد انتهت الحملات الانتخابية للانتخابات البلدية والتشريعية اليوم. وستُجرى الانتخابات الرئاسية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، وانتخابات مجلس الشيوخ في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

و ذلك الجدول الزمني كله يراعي القيود الدستورية والمواعيد النهائية. إن تأجيل الانتخابات إلى ما بعد هذه المواعيد من شأنه أن يترك الحكومة في فراغ دستوري، وهو الأمر الذي لا يريده أي أحد.

وتشعر حكومة بوروندي بالدهشة إزاء سلوك أولئك السياسيين الذين يجرؤون على القول إنهم يريدون تأجيل الانتخابات مرة أخرى. ونتساءل ما نوع التأجيل الذي يريدونه في هذه اللحظة بالذات. كما يقولون إنهم يريدون جدولاً زمنياً انتخابياً قائماً على توافق الآراء فيما بين جميع أصحاب المصلحة. ونود أن نبلغكم، سيدي الرئيس، أن دستور بوروندي لا يشترط إنشاء أي توافق للسياسيين على الجدول الزمني للانتخابات. إن من صلاحيات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إنشاء الجدول الزمني، على النحو المنصوص عليه في المادة ٩١ من الدستور؛ وأي نهج آخر هو انتهاك للدستور. وقد تمكنت اللجنة، وهي المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، من الامتثال لهذا الحكم. وأجرت مشاورات مع المعنيين بالأمر في ٨ حزيران/يونيه، وتم أخذ المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع في الاعتبار عند وضع مشروع الجدول الزمني الانتخابي الحالي، وهو بكل بساطة آخر ما يمكن وضعه بموجب دستور جمهورية بوروندي.

ووفقاً للعملية الانتخابية الحالية ومع مراعاة تعنت المعارضة الراديكالية في رغبتها في إرجاء الانتخابات عند كل منعطف، كان على حكومة بوروندي الاختيار بين أحد أمرين. الأول هو إرجاء الانتخابات والقبول طوعاً بأن تترك في فراغ دستوري، وهو الأمر الذي لم يتمكّن أحد حتى الآن من التنبؤ بتداعياته. والخيار الثاني هو المضي قدماً في الانتخابات على النحو المقرر، وفقاً للجدول الزمني الناجم عن التأجيل الثالث، الذي يتماشى مع التوصيات والاستنتاجات التي خلص إليها وزراء جماعة شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا، الذين زاروا بوروندي في ١٦ حزيران/يونيه لتقييم تنفيذ توصيات قمة جماعة شرق أفريقيا، المعقودة في دار السلام بتنزانيا. وكانت توصيات القمة أن تتبع حكومة بوروندي الجدول الزمني الحالي، لأن التأجيلين الأولين كانا كافيين، وأن عليها احترام المواعيد النهائية الدستورية بسبب الفراغ الدستوري الذي يمكن أن ينشأ بعد ٧ تموز/يوليه، في نهاية مدة عضوية مجالس البلديات، وهي الهيئات الوحيدة المأذون لها بانتخاب أعضاء البرلمان. وكل ما تقدم هو على سبيل توضيح نهج الحكومة، القائم على المضي قدماً في إجراء الانتخابات ضمن المواعيد النهائية المحددة في الدستور.

وفيما يخصّ تنفيذ الحوار السياسي الموصى به، أود أن أذكر الوفود بأن تأجيل الحكومة المتتالي للانتخابات وتدبير تعليق تنفيذ أوامر القبض على منظمي المظاهرات العنيفة التي شهدتها دليل آخر على حسن نية الحكومة، في حين أن المعارضة لم تقم بأي إيماءات في المقابل. لذا فإن الحكومة تبذل كل جهد وتقدّم العديد من التنازلات، في حين أن جماعات المعارضة، التي تتصرف كالأطفال الذين أفسدهم الدلال ولهم متطلبات كثيرة، لا تزال غير قادرة على تقديم تنازلات وأصبح موقفهم أكثر عناداً على مر الزمن. وقد وصلوا إلى حد التشكيك في السيد جينيت، لا لأسباب موضوعية ولكن ببساطة لتأخير الحوار.

إن هذا الحوار، وهو أيضاً جزء من عملية السلام، سيتم عقده بطبيعة الحال حتى وإن كان ذلك بعد الانتخابات التي تعد أساسية للسلام الدائم. ولا تنتظر الحكومة سوى وصول الفريق المعين في مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا إلى بوروندي لتوجيه الحوار حتى يتمكن من رصد الحالة عن كثب من بوجمبورا.

وفيما يتعلّق بالمناخ الآمن للانتخابات، فإن برنامج نزع سلاح السكان المدنيين يسير كما ينبغي، وتود الحكومة أن تشير إلى صدور أمرين إلى هيئة نزع السلاح الوطنية بعد اجتماع قمة دار السلام مباشرة: أولاً، بزيادة معدل استرداد جميع الأسلحة التي في حوزة المجموعات المنتسبة إلى الأحزاب السياسية. وإضافة إلى ١٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح استعادتها بالفعل

قوات القانون والنظام، تمكنت الحكومة في الآونة الأخيرة من تسريع وتيرة هذا التعافي لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد من أجل إيجاد مناخ ملائم للانتخابات. ثانياً، لتحقيق نتائج أفضل، دعت الحكومة جميع الشركاء الاجتماعيين للمساهمة في هذا التعافي بحيث لا يشعر أي طرف بأنه يُستبعد من المسائل الأمنية، لا سيما في هذه الفترة الانتخابية الحساسة. وتود الحكومة أن تؤكد للسكان والمراقبين الدوليين أنها قد بذلت كل جهد من أجل كفالة الأمن في كل مرحلة من مراحل الانتخابات.

وقد انتهى الجزء المتعلّق بالمقاطعات الإدارية في إطار الحملة الانتخابية الحالية، ولكن الحملة ككل جارية، وتشارك فيها جميع الأحزاب السياسية، أو على الأقل غالبيتها، باستثناء المعارضة الراديكالية. ويمكن أيضاً أن أبلغكم بأن الأحزاب السياسية التي تشارك في هذه الحملة هي أكثر مما كانت في عام ٢٠١٠.

وتبذل الحكومة جهوداً خاصة لتمكين اللاجئين من العودة. وقد سبق أن أرسلت وفوداً، بما في ذلك على المستوى الوزاري، إلى البلدان المجاورة لتشجيع اللاجئين، الذين لا يفرون من الحرب بل من الشائعات، حتى يتمكنوا من العودة. وقد عاد بالفعل ما بين ٠٠٠ ٣٥ و ٠٠٠ ٤٠ لاجئ إلى بوروندي، وهو عدد كبير.

وقبل أن أختتم بياني، أود العودة بسرعة إلى بعض جوانب البعد الإقليمي، الأمر الذي أشير إليه بصفة متكررة. قام فريق من وزراء جماعة شرق أفريقيا، التي أوفدها رؤساء دول المنطقة وجنوب أفريقيا، بزيارة بوروندي في ١٦ حزيران/يونيه لتقييم تنفيذ التوصيات الواردة في قمة ٣١ أيار/مايو. وقد استنتج الوزراء أنه ينبغي احترام الجدول الزمني الانتخابي الحالي، وأن أي تأجيل آخر لن يكون مثمراً. وعند ورود المقترحات من خارج أفريقيا من أجل تأجيل الانتخابات، التي من المقرر أن تعقد في غضون ٤٨ ساعة، لا يسعنا إلا أن نتساءل عن السبب في وجود هذه الاختلافات في المواقف الإقليمية. وبما أن الوزراء الذين أوصوا بالالتزام بالجدول الزمني الحالي قد أوفدوا من قبل رؤساء الدول، فإن التعارض مع هؤلاء المندوبين الخاصين من شأنه أن يشكك في رؤساء الدول هؤلاء. ومن المهم احترام قرارات الجهات الإقليمية المعنية. ولا يمكن لأحد أن يدعي حب اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي أكثر من التنزانيين. فقد تم التفاوض والتوقيع على الاتفاق في أروشا بتنزانيا، والتنزانيون هم كافلوه. إنهم يعرفوننا؛ كنا مرة لاجئين في تنزانيا، لذلك لا يمكن لأحد أن يدعي التقيد بالاتفاق أفضل من التنزانيين والجنوب أفريقيين أو الآخرين في المنطقة. وإذا كان التنزانيون، بالتالي، يقترحون جدولاً زمنياً باسم جماعة شرق أفريقيا، فينبغي أن يكون ذلك مقبولاً من الجميع، لأن التنزانيين يعرفون المنطقة أكثر من أي شخص آخر.

ويجب أن أذكر أيضاً نقطة هامة بسرعة كبيرة. تعلمون ما يحدث في بلدنا؛ نقرأ عن ذلك أحياناً على شبكة الإنترنت، وأحياناً نقرأ التقارير، ولكن هناك جزء لم يتم قوله عن الحالة. ونحن ندرك ما قد أصفه بالخطط الرهيبة، التي وضعها بعض شركائنا – وهم أقلية، لأن السواد الأعظم من شركائنا يعملون بحسن نية – بغية تطبيق خطة في بوروندي هي نفس ما طبق في بوركينا فاسو. وتتألف تلك الخطة من إثارة المظاهرات العنيفة، التي تتبعها الفوضى، وبناء على ذلك انقلاب لحل الفوضى، يليه حكومة انتقالية، وهو ما يتماشى تماماً مع النموذج المستخدم في بوركينا فاسو. ومع ذلك، قاومت بوروندي انقلاب ١٣ أيار/مايو، والخطة التي تهدف إلى إنشاء حكومة انتقالية وفرض القادة الذين يفضلهم هؤلاء الشركاء على بوروندي. ولدينا أدلة موثّقة في هذا الصدد.

كما أن خطتهم الحالية ترمي إلى تطبيق النهج المتبع في كوت ديفوار. وهذا أمر من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل

الانتخابات في بوروندي إلى ما لا نهاية من أجل إحداث فراغ دستوري. وسيبلغ ذلك الفراغ ذروته بتشكيل حكومة انتقالية ضعيفة للغاية، الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع حركات تمرد يمينا ويسارا، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى حالة شبيهة بما حدث في كوت ديفوار، ونحن نعلم جميعا كيف حدث ذلك.

وفي هذه الحالة، فإن حكومة بوروندي مسؤولة عن أمن شعبها وسلامه. ولا يمكنها أن ترضى بالوقوع في فراغ مؤسسي والذي ستكون نتيجته بوضوح السقوط في هوة سحيقة. ولذلك، سنسارع في إجراء الانتخابات يوم الاثنين من أجل تمكين الأغلبية العظمى من السكان- أكثر من ٩٥ في المائة يتمنون أن يشهدوا إجراء الانتخابات- ألا يكونوا رهينة في يد أقلية راديكالية لا تريد إجراء انتخابات بل ترغب في وجود حكومة انتقالية ليتسنى لها تولي السلطة دون الذهاب إلى صناديق الاقتراع. هذا هو الوضع. وهاتان هما الخطتان القائمتان، كما يمكن رؤيتهما بوضوح. وأردت أن أتشاطر ذلك مع المجلس بدلا من الاحتفاظ به لنفسي.

وفي الختام، أود أن أبلغ المجلس أنه، للأسف، تعرض بعض جنودنا المنتشرين ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للهجوم ولقوا حتفهم في ميدان المعركة. وجنودنا يقومون بعمل ممتاز في الصومال من أجل مساعدة أشقائنا هناك على استعادة السلام، ونحن دائما على استعداد للتضحية بقواتنا من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استعادة السلام في بلدان شقيقة مثل الصومال. و لم تثبط هذه الهجمات من عزيمة قواتنا، بل أنها قد أدت إلى مضاعفة طاقتهم وتصميمهم على المساعدة في القضاء على حركة الشباب.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.